الفصل الأول

لولا داسيلفا: نقطة التحول

(أ) من فقر النشأة إلى ثراء التجربة

(ب) لولا وحزب العمال

1. التأسيس

2. المشروع

(ج) معجزة التغيير والتحول

oberkan.com

ضد الظروف والأحوال المتردية، ضد الفقر والجهل والبؤس جاء لويس إيناسيو لولا داسيلفا، هل كانت السماء تجهزه للمقاومة ثم الحلم والتغيير، لتولد معجزة الثمانى سنوات التى غيرت وجه البرازيل.. من ثلاثية الفقر والجهل والمرض كتب داسيلفا ثلاثية البرازيل الجديدة ثراء الإمكانيات، وتطوير التعليم من منطلقات جديدة، ورعاية صحية توقف التدهور الصحى لأبناء البرازيل ـ نعم لم تتخلص البرازيل من بعض مشكلاتها الاجتماعية حتى الآن لكنها تخلصت من العجز والفشل والكسل على يد داسيلفا وربما إلى غير رجعة..

لويس إيناسيو لولا دا سيلفا

(أ) من فقر النشأة إلى ثراء التجربة

النشأة

ولد لويز إيناسيو لولا دا سيلفا فى عام 1945 وهو الابن السابع لزوجين يعملان فى الزراعة، يجهلان القراءة والكتابة فى منزل مكون من غرفتين، ذى أرضية ترابية يفتقر للكهرباء، وصنابير المياه فى ولاية شبه قاحله، ولاية بيرنامبوكو. فهو (Nordestino نوردستينو) أى من الشمال الشرقى للبرازيل حيث الفقر والبؤس ، كان الصبى فى السابعة من عمره عندما اعتاد مثل الكثير من البرازيليين على ممارسة الطقوس البرازيلية مثل التعلق على عصا الطيور، فنزح إلى الجنوب بصحبة والدته وإخوته، من أجل التعرف على موطن والده، الذى كان قد رحل قبل أسابيع من ولادته ، بحثا عن حياة أفضل بعيدا عن الجفاف والبؤس. حيث قام بالاستقرار على ساحل ساوباولو. بدأ الطفل لولا بالعمل صغيرا على أرصفة ميناء مدينة سانتوس، للمساعدة فى مصاريف المنزل. عمل كبائع متنقل فى الثامنة من عمره، ومنظف أحذية فى التاسعة من عمره، كما عمل فى مصبغة فى بداية سن البلوغ عندما انتقل الى ساو باولو مع والدته. وبعد إنهاء مرحله التعليم الأساسى، وفى الرابعة عشرة من عمره عمل فى التعدين وانضم إلى دورة فنية لتعلم الخراطة فى معهد الخدمة الوطنية للتعليم الصناعى SENAI.

فى ذلك الوقت تقدمت البرازيل نتيجة للتنمية والتطوير اللذين روج لهما الرئيس جوسيلينو كوبيتشيك. حيث أصبحت المنطقة الصناعية فى ساوباولو التى تدعى المنطقة ABC، منطقة أساسية فى البلاد، فجذبت الكثير من المصانع الكبرى حول العالم، مثل إسكانيا وفولكس

فاجن. فكان السيرتانيچو شديد البأس والقوة، (لولا) هو واحد من العديد من المهاجرين من منطقة الشمال الشرقى البرازيلى ليستقر فى تلك المنطقة الصناعية ويجعل من هذا المجال مهنة له. كان فى السابعة عشرة من عمره عندما فقد إصبع يده اليسرى فى حادث أثناء العمل فى عام 1963، وكان فى الثامنة عشرة من عمره عندما حدث الانقلاب العسكرى فى 1964. ذلك الانقلاب الذى أسدل الستار على الحريات الديمقراطية، وانتشرت الرقابة والأجهزة القمعية لفترة طويله ساد فيها الانكماش الاقتصادى، وزادت فيها معدلات البطاله وانتهاكات العمل والتضخم.

ظل (لولا) مفتونا بحجم المدينة الكبيرة، لما لها من واقع أفضل بكثير من جفاف بيرنامبوكو. فقام بالتردد على اجتماعات النقابات فى البرازيل بمساعدة أخيه الذى كان مناضلا فى الحزب الشيوعى البرازيلى السرى حينذاك. ولأول مرة، بدأ فى تكوين علاقات صداقة والعمل على تخفيف معاناة الطبقة العامله، مثل أزمة الأجور، وصندوق الإضراب. حيث كان مفاوضا بارعا، وتمت دعوته لخوض انتخابات النقابة ليكون احد القادة فى مجلس النقابة عام 1969، وبالتالى بدأ فى تدشين دوره فى ذلك المسار كزعيم نقابى.

النشاط النقابى

استمرت الحياة فى وضع العقبات والتحديات أمام لولا التى كان من الصعب تخطيها. فكان دائما ما يسمع من والدته السيدة ليندو عبارة أن الظروف سوف تتحسن. فكان يمتهن الخراطة وفى نفس الوقت كان يعمل فى مجلس ادارة النقابات، تزوج لولا فى الثالثة والعشرين من العمر. بعدها بعامين، فقد زوجته التى كانت تحمل طفلا اسمه (لوردس) فى شهره الثامن، حيث راح ضحية للالتهاب الكبدى نتيجة

لفقر الدم وللإهمال الطبى من قبل العاملين بالصحة وفارق احياة.

ولكى يتخطى لولا مرحله الاكتئاب فى ذلك الوقت، كرس حياته للعمل، ، وتم استدعاؤه ليتولى منصبا فى مجلس إدارة النقابة، ليصبح ذلك نقطة تحول فى حياة لولا، فتتغير طبيعة عمله من وردية عمل فى مصنع إلى عمل فى مكتب فى مقر مؤسسى. تخطى مرحله الحداد على وفاة لوردس، وعاد إلى الظهور فى الحفلات والتردد على المطاعم والحانات. ونجح فى التودد وتكوين بعض الصداقات فى عدة مرات. «ميريام كورديرو»، أم ابنته الأولى«لأوريان»، تزوج لولا للمرة الثانية من الأرمله ماريزا ليتيسيا، ورزق بثلاثة أبناء (سجل لولا أن الابن ماركوس هو ابن زوجته ماريزا ليتيسيا والذى لم يتعرف على والده). فى عام 1975، وقبل أن يتم الثلاثين عاما استطاع لولا أن يكون رئيس النقابة.

فى تلك الفترة تميز النصف الثانى من عام 1970 باحتجاجات الحركات الجماعية للطبقة العامله.

تم ردع تلك الحركات عن طريق استخدام القمع والعنف لكل أشكال المعارضة، وأيضا للحركات الطلابية، بالإضافة إلى حظر الأحزاب، فيصبح النشاط النقابى نوعا من رأس الحربة فى الوقوف ضد الديكتاتورية، ويعمل على اثارة الحماس والتضامن لأعضاء ولنشطاء أحزاب اليسار الذين لم يعثروا على مكان ومساحة آمنة للعمل فى مناطق نشأتهم، بداية من الكنيسة وحتى الجامعة.

بين عامى 1978 و1980، قام لولا بقيادة الاضرابات العامة بشكل كبير وعلى نطاق واسع، ليضع اسمه بشكل لائق فى المعارضة ضد السيناريو السياسى فى البلاد. وفى 19 أبريل 1980، تم القبض عليه ليقضى 31 يوما فى السجن.

بعد أن أطلق سراحه، عاد لكى يمارس عمله فى النقابة والنشاط السياسى. عمل على تأسيس حزب لكى يستطيع اكتساب مساحة فى مجالات صنع القرار فى السلطة التنفيذية وعلى صياغة قوانين أكثر إنصافا للعمال.

المسار السياسى

يأتى تشكيل أكبر وأهم الأحزاب السياسية لكى يضفى الطابع الديمقراطى. ذلك الحزب الذى ولد نتيجة نضالات الحركة العمالية من الحياة اليومية، حزب العمال PT، يتم دعمه وتأيده بسهوله ويتأثر بالمثقفين والمتدينين والفنانين والطلاب من نشطاء الكفاح المسلح.

كان لولا الرئيس الاول لهذا الحزب، واستمر ما يزيد قليلا على عقدين من الزمن فى هذا المنصب، كان حضوره الطاغى له أثر إيجابى فى لغة التحدث باسم العمال، وكان بمثابة زعيم المعارضة الرئيسى، حيث انه ترك آثارا مهمة على النموذج الديمقراطى فى البلاد. خلال فترة توليه رئاسة الحزب، كان المنسق الرئيسى والمروج للمركز الموحد للعمال CUT، الذى لم يستطع تولى ادارتها بسبب النشاط السياسى الحزبى وقتها. فى 1983 كان عضو الكونجرس الأكثر تصويتا فى البرازيل، وفى 1986 ساعد فى صياغة الجمعية الوطنية التأسيسية، ودعى لضمان إدراج الحقوق المدنية والاجتماعية للشعب البرازيلى، والحق فى الإضراب، وحق السيدات فى إجازة أمومة لمدة 120 يوما، وتخفيض ساعات العمل من 48 إلى 44 ساعة فى الأسبوع، وبسبب فارق لا يذكر لم ينتخب أول رئيس بعد 29 عاما بدون انتخابات مباشرة.

فى عام 1990، ترأس معهد المواطنة، وعمل على صياغة بعض السياسات المهمة، مثل القضاء على الجوع(الجوع صفر)، وقاد الحزب فى حمله لإقاله كولور أثناء تنفيذ بعض من أهم أعمال اللجنة البرلمانية،

كما ندد بانتهاكات لجنة مجلس الشيوخ فى عام 1991، وفضيحة ميزانية الأقزام فى عام 1993. وعلى مدى الثمانى سنوات من ادارة كاردوزو، كان معارضا للسياسة الاقتصادية المنكمشة، التى نتجت من التلاعب فى سعر الصرف من أجل الحفاظ على عمله قوية بشكل مصطنع من خلال شراء الأصوات فى مقابل الموافقة على مشروع القانون الذى يضمن الحق فى إعادة انتخابه فى عام 1997، وسوء إدارة المال العام على برامج مثل ما حدث فى برنامج التحفيز لإعادة هيكله وتعزيز النظام المالى الوطنى Proer وخصخصة الشركات مثل شركة فالى، وبيعها فى مزاد علنى بسعر أقل بكثير من قيمتها فى الواقع. وأخيرا وبعد ثلاث حملات انتخابية، تم انتخاب لولا رئيسا فى 27 نوفمبر 2002.

رئاسة الجمهورية

لولا هو أول عامل برازيلى يستطيع أن يجلس على كرسى الرئاسة فى قصر الفورادا. كانت لحكومته نتائج فى غاية الإيجابية فى نجاح تنفيذ برامج توزيع الدخل، مثل برنامج بولسا فاميليا، وأيضا العمل على وصول الفقراء إلى الائتمان، وارتفاع الأجور وخلق فرص العمل وتحسين نوعية الحياة من خلال التعليم، مثل برنامج الجامعة للجميع Prouni، وإنشاء 14 جامعة، وعمل المشروعات الاجتماعية مثل مشروع بيتى هو حياتى، ومشروعات البنية التحتية والصرف الصحى، عن طريق برنامج (النور للجميع، برنامج تسريع النمو) وغيرها الكثير التى ساعدت على تحسين مستوى المعيشة للمواطن البرازيلى العلاقة بين الحكومة والمواطن اكتسبت شكلا آخر، مع الانتهاء من أكثر من 70 مؤتمرا وطنيا، والفتح المنهجى للقصر الرئاسى لمجموعات مختلفة من المجتمع المدنى المنظم. أعيد انتخاب لولا لولاية ثانية، وبسبب هذا الانجاز

غير المسبوق تم انتخاب خليفته ديلما روسيف، وكل ذلك بسبب شعبيته الكبيرة. وصلت نسبة الموافقة على أداء حكومته إلى ٪87 من السكان فى ديسمبر 2010، وفقا للمعهد البرازيلى للرأى العام والإحصاء Ibope. بالإضافة إلى إحصاءات البطاله والأسر تحت خط الفقر التى هى التى تعد الأقل منذ بداية إجراء القياسات فى البرازيل.

ما بعد الرئاسة

عاد لولا إلى موقعه مرة أخرى فى معهد المواطنة، والذى تحول اسمه الآن إلى معهد لولا، ولا يزال فى نفس العنوان الذى كانت عليه من قبل. فى منطقة بوليستانوا من إيبيرانجا. ينشغل لولا داسيلفا فى أداء محاضرات وعقد الندوات فى مختلف البلدان، بالإضافة إلى قضايا تكامل أمريكا اللاتينية ومكافحة الجوع فى أفريقيا، وهى من بين الأولويات الجديدة للمعهد وكذلك وضع استراتيجيات لتعزيز النمو الاقتصادى دون التضحية بالعداله الاجتماعية، وتوزيع الدخل، والتنمية والاستهلاك. فى عام 2012، يتغلب لولا على سرطان الحنجرة الذى تم تشخيصه فى العام السابق. ومنذ يونيو 2013، ينشر له مقال شهرى، توزع على عشرات البلدان منها نيويورك تايمز.

(أ) التأسيس

حزب العمال (Partido Trobalodoreis)

بحلول أوآخـر عـام 1970 وفـى ظـل ضـغوط الكفاح مـن أجل الديمقراطية والإضرابات التى حولت الشوارع والساحات العامة إلى مسرحا للمظاهرات، مشيا على الأقدام، قارعين الأوانى، تلك الحركات ناضلت ونددت بسوء أوضاع المعيشة مطالبين بحقوقهم كمواطنين، وإنهاء الديكتاتورية.

خلال تلك الأجواء، بدأت علامات الضعف تدب فى النظام العسكرى، فكانت طبقة العمال البرازيليين على قناعة بأنه لا بديل عن تطبيق الديمقراطية لتمهيد الطريق لكسب أجور تليق بمستوى معيشة أفضل، ولتملك الأراضى. كل تلك الأمور تتوقف على التغلب على قضية الفوارق الاجتماعية وانهاء جميع أشكال القمع. فقد اقتنعت طبقة العمال بأن وجود التنظيمات العمالية بجميع أنواعها من الجنسين فى أماكن العمل والمدارس والجامعات، والتنسيق بين جميع أشكال النضال والمطالبة بالتغيير والالتفاف حول مشروع سياسى بديل للحكومة وللسلطة، سوف يكون قادرا على بناء التغيرات الجذرية التى نادى بها المواطن فى الشارع البرازيلى لنهاية الظلم والاستغلال.

فى ظل هذه الظروف والتجارب وهذا السياق من التعبئة الاجتماعية المكثفة قد تأسس حزب العمال البرازيلى فى 10 فبراير 1980.

بالطبع لسنا الحزب الوحيد ولا الحزب الاول الذى يقوم بالدفاع عن مصالح الطبقة العامله البرازيلية. ففى أوائل القرن العشرين، وعلى سبيل المثال، كان هناك العديد من المنظمات الفوضوية، بجميع انواعها اشتراكية وشيوعية، بالإضافة إلى هتافات وتعبيرات مختلفة نقابية

وعمالية، وتم إنشاء أحزاب ومنظمات أخرى فى السنوات التالية. وقد ساهمت دراسات وتجارب تلك الاحزاب فى الكثير من مواجهات وتحديات بناء حزب العمال لدينا.

شارك الكثير من القوى الشعبية فى بناء حزب العمال البرازيلى، تلك القوى من المجتمع التى كانت فى قتال مستمر ضد الديكتاتورية من أجل العداله الاجتماعية. اتحدت والتقت كل روح المجتمع المتطلع إلى حياة أفضل تضامناً مع العمال والنقابات والقطاعات التقدمية فى الكنيسة، ورغبة حزب العمال فى انضمام الناشطين والمثقفين الاشتراكيين للحزب وكل هذا لتقارب قصص المقاومة واليوتوبيا المناهضة للرأسمالية.

استطاعت العمال والقطاعات الأخرى فى حزب العمال، تفهم أنه لتحقيق التغيير من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ينبغى ان يكون النضال أكثر عمقا لتجاوز وإسقاط الرأسمالية للوصول إلى مجتمع به عداله اجتماعية وحرية. لذلك اشتهر حزب العمال بأنه الحزب الذى يقاتل من أجل الاشتراكية.

يدافع حزب العمال البرازيلى عن الاشتراكية الديمقراطية ويقف راسخا ملتزما بالتضامن مع النضال من أجل تحرر العمال والشعوب فى جميع أنحاء العالم. فمنذ تأسيس حزب العمال وهو يرى ويعمل على أنه إما ان تكون الاشتراكية ديمقراطية وإما أن تنتهى الاشتراكية.

فى عام 1980 كان حزب العمال فى الصفوف الاولى للدفاع وللنضال من أجل الحريات السياسية والعداله الاجتماعية. كان لحزبنا دور أساسى فى الحشد للانتخابات التى كانت تهدف إلى النضال من أجل التأسيسية الحرة والديمقراطية والسيادة.

كان للحزب دور رئيسى فى التحرك لاقاله كولور والوقوف ضد

الفساد، عن طريق إنشاء وصيانة الحقوق الاجتماعية وحقوق العمال، وايضا إنشاء الاتحاد المركزى للعمال CUT وخلق قنوات المشاركة الشعبية وفى المحليات والبرلمانات.

من الأنشطة الاجتماعية التى أعطت ثقلا لحزب العمال البرازيلى بجانب النضال من أجل الديمقراطية، هو النضال من أجل المطالبة بأجور عادله وتوزيع عادل للدخل والاسراع فى الإصلاح الزراعى، وجاء ذلك بالضغط على الحكومات المحلية من أجل إدخال تحسينات فى نوعية الخدمات المقدمة للسكان، مثل الصحة، التعليم، ورعاية الأطفال، والإسكان، والنقل العام وغيرها. كانت تجربة النضال من أجل تلك المطالبات نقطة انطلاق للعديد من المقترحات إلى الجمعية الوطنية التأسيسية حيث استطاع حزب العمال إظهار قوتة وأدائه جنبا إلى جنب مع الأحزاب اليسارية الأخرى وبشكل مباشر مع الحركات الاجتماعية، حيث انه حقق بالفعل إنجازات هامة نحو ضمان الحقوق الاجتماعية فضلا عن إضفاء الطابع الديمقراطى على السياسات الاجتماعية.

كانت لتجارب ومقترحات حزب العمال أهمية كبيرة فى الانطلاقة الجديدة نحو المستقبل الجديد، فأول تجربة لحكومة حزب العمال فى الولايات أظهرت الفرق بينهم وبين الحكومات الاخرى، وذلك من خلال تنفيذ السياسات الاجتماعية التى أدت إلى الاعتراف والدعم من جانب المجتمع للحزب فى العديد من المناطق فى البرازيل والخارج.

هذا الاختلاف الذى سجل لصالح حكومة حزب العمال يرجع للوقوف الراسخ وللنضال من جانب الحركات الاجتماعية ،التى أدت إلى صياغة وتحسين السياسات فى القطاعات المختلفة. وبنفس الطريقة فى عام 1990، قام حزب العمال بالتصدى بحزم للنيوليبرالية وذلك من اجل الدفاع عن الحقوق الاجتماعية ومصالح العمال.

(ب)المشروع

تركت فترة حكم الرئيس لولا بصمة واضحة فى التاريخ البرازيلى، فقد تم تحقيق نجاحات وتغييرات حقيقية ملموسة فى الحياة اليومية للمواطن، وخاصة على مستوى العمال.

أحزاب المعارضة وجزء من وسائل الإعلام التى لم تعد قادرة على إخفاء تأييدها لترشيح چوزيه سيرا، يقومون بأعمال سياسية ودعاية ملتوية فى محاوله منهم لتقديم مرشحهم كمرشح يلى حكم لولا وليس ضد لولا، متخوفين من موقف العدد الكبير الذى يؤيد لولا والذى قد يصل إلى ٪80. ويسعون بكل الوسائل لعدم إظهار أنهم كانوا وما زالوا ضد المشاريع الاجتماعية، وضد تنوع أسواق التصدير، وتشجيع الدوله للاقتصاد، والعمل على ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين. فضلا عن خوض السياسات الاقتصادية التى ولدت الملايين من فرص العمل.

وعلى الرغم من احتداد المعارضة أحيانا وفى اوقات اخرى تكون غير عقلانية فى قراراتها وأسلوبها، استطاعت حكومة لولا فى الفترتين تحقيق مكانة فى تاريخ البرازيل وتحقيق تغيرات ملموسة للشعب البرازيلى، وخاصة فى أماكن العمل وللطبقة العامله. السياسات الاقتصادية الرامية إلى تنشيط الحركة الاقتصادية تظهر الفرق الهائل بين الحكومتين.

فى ظل حكومة الرئيس فرناندو أنريكى كاردوزو كادت تتحول شركة بتروبراس إلى بتروبراكس، فكانت خطوات قليله ويكون لأكبر شركة برازيلية والتى هى بمثابة رمز الاقتصاد البرازيلى نفس مصير شركة فالى دو ريو دوسى. ولكن مع تولى لولا الرئاسة فى عام 2003، ومع

تحجيم سياسات الخصخصة انتهت فترة المعاناة للشركات العامة فى الدوله. وكان لسياسات حكومة لولا الداعمة للاستثمارات المالية والتى تقوم على التقييم الجيد والحقيقى للشركات العامة وللخبرات التقنية دور هام فى تغير مسار تلك الشركات، لما لها من اهمية لاحصر لها فى الاقتصاد البرازيلى، مثل تلك الشركات التى كان لها دور رئيسى فى اكتشاف احتياطات ضخمة من النفط تحت قاع البحر، على الساحل البرازيلى، والتى يمكن أن تضخ ثروة خمسة أضعاف قيمة الناتج المحلى الإجمالى لعام 2008. التقدير وإعطاء الأهمية لرابع أكبر شركة على كوكب الأرض له مردود جيد بالنسبة للبرازيل ككل وللعمال على وجه الخصوص. ذلك التقدير حظى باهتمام الفئات المهنية الأخرى، والاستفادة من القرارات الهامة التى تصدرها الحكومة والتى تصنع بها قوة للسوق الداخلية وتهيىء المجال للشركات المحلية. فعلى سبيل المثال، زادت قاعدة اتحاد عمال المعادن والمصانع فى ريو دى جانيرو من 5 الاف عامل إلى 35 ألف عامل، وذلك بفضل أحواض بناء السفن والنفط التى يتم بناؤها.

و من صور السياسات الناجحة أيضا لحكومة لولا برنامج (البولسا فاميليا) والذى هو بمثابة اكبر برنامج لتحويل الدخل على مدار التاريخ البرازيلى، أصبح علامة دولية ومثلا يحتذى به. أهدافه وسياساته وحجمه يعطيه القدرة على ان يكون بلا منافس ولا حتى من خلال المعارضة. فهو أكثر من برنامج اجتماعى، لما له من خطة الزامية لإبقاء الأطفال والشباب فى المدرسة ليضمن لهم مستقبلا تعليميا. برنامج بولسا فاميليا يعنى نهاية فترة الاستبعاد التى كانت تعانى منها بعض الطبقات فى البرازيل، وذلك من خلال التعليم، وأيضا له مسئولية تجاه النمو الاقتصادى فى البلاد، من خلال السوق الاستهلاكية والتى تضم أكثر من 44 مليون برازيلى. زيادة الاستهلاك تؤدى إلى زيادة

حركة البيع، ومن ثم تشغيل المصانع والزراعة وهذا ينعكس على التوسع فى الإنتاج، وزيادة توظيف العمال. بالإضافة إلى ذلك، تكون الحكومة بجميع مستوياتها الثلاثة مستفيدة من خلال جمع المزيد من الضرائب، وحتى البنوك، لأن هذا المال ينتقل من خلال النظام المصرفى ويستخدم كضمان للحصول على قروض. لذلك برنامج بولسا فاميليا، هو سياسة عامة تتجاوز مفهوم المساعدة الاجتماعية للمجتمع، فهى تحقق مساعدات فعلية، وخاصة للعمال مع إتاحة ملايين من فرص العمل الرسمية.

واحد من أهم البرامج أيضا، هو برنامج تعجيل النمو (PAC)، الذى من أولوياته البنية التحتية والصرف الصحى والإسكان والنقل والطاقة والموارد المائية باستثمارات قدرها 503.9 مليار ريال برازيلى، تلك الاستثمارات والأعمال التى توفر الآلاف من فرص العمل فى جميع أنحاء البرازيل. يجب تسليط الضوء على بناء مصنع بيلو مونتى، على طول نهر شنجو فى ولاية بارا، باستثمارات قدرها 20 مليار ريال برازيلى، وعماله تقدر بما بين 100 ألف و200 ألف فرصة عمل. كل تلك المشاريع تتطلب حكومة وسياسات تهدف إلى التطوير والحداثة وبالتأكيد كل تلك السياسات سوف تعزز من التحول الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسكانى، ليعكس فكرة الهجرة نحو المناطق الاكثر حضرية فى الجنوب الشرقى.

تقوم الحكومة الاتحادية باستثمار نحو 34 مليار ريال برازيلى لكى توفر لملايين البرازيليين حق الحصول على منزل خاص. من خلال برنامج مينيا كازا مينيا فيدا الذى يتيح بناء مليون منزل للأسر التى يصل حجم دخلها إلى مايعادل عشرة أضعاف الحد الأدنى للأجور. هذه المشروعات تتم بالشراكة مع حكومات المحليات والولايات والمنظمات

الخيرية وأيضا القطاع الخاص، وسينعكس تنفيذ تلك المشروعات على الاقتصاد وعلى خلق فرص العمل.

كل تلك البرامج الحكومية لها تأثير إيجابى على سياسة البناء المجتمعى فى البرازيل، ونتيجة لذلك، يرتفع الطلب على العمال بشكل كبير فى هذا القطاع من الاقتصاد، الذى يمتص يدا عامله أقل مهارة، والذى يستفيد منها أيضا وبشكل مباشر العمال الذين هم على عتبة الفقر المدقع، لتفتح لهم المجال لوظائف رسمية. ونتيجة للطلب الزائد على هذا الفصيل، أصبح أعداد العاملين أقل فى طلب السوق، مما أدى إلى دفع أجور أعلى للعمال من أرباب تلك التخصصات. معظم تلك اليد العامله من المهاجرين، الباحثين عن فرص أفضل فى المراكز الحضرية الكبرى.

على جانب آخر نرى ان الزراعة الأسرية من اهم المشاريع الحكومية فى الوقت الحالى، ففضلا عن كونها مسئوله عن 60٪ من إنتاج الأغذية المستهلكة فى البرازيل، فهى تضمن تشغيل أكثر من 4 ملايين شخص. فى حكومتنا، تم ضم أكثر من 700 ألف منتج مواد غذائية فى البرنامج الوطنى للزراعة الأسرية (Pronaf) والمبالغ المخصصة للقطاع فى ازدياد عاما بعد عام. فى عام 2002، كانت الميزانية المخصصة للمزارع الأسرية أقل من 3 مليارات ريال برازيلى. فى موسم حصاد عامى 2003–2004، وفى حكومة لولا، قفزت الموارد المخصصة إلى 7 مليارات ريال برازيلى. ثم إلى 9 مليارات فى 2005–2006، وفى 2007–2008، وصلت إلى 12 مليارا. وإلى 15 مليارا فى 2009–2010.

و بسبب القلق تجاه البيئة، وبحثاً عن حل لمشكله الطاقة والحد من الوقود الأحفورى، إلى جانب الحاجة إلى خلق فرص عمل فى الريف،

ذهب بنا هذا القلق إلى واحد من المشاريع الاقتصادية الأكثر طموحا من حكومتنا وهو مشروع الاستدامة البيئية. مشروع وقود الديزل الحيوى هو مشروع لم يسبق له مثيل، وعندما يتم تنفيذه سيكون بمثابة «الثورة الخضراء»، وذلك باستخدام نبات الخروع، والذى ينبت بسهوله جدا فى أفقر مناطق البرازيل، ولا تحتاج إلى الكثير من المياه. تتوقع الحكومة أن إنتاج الديزل الحيوى يمكن أن تولد أكثر من 150 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، خاصة بين صغار المزارعين.

تحسين الأجور وفرص العمل

تضاعف الحد الأدنى للأجور عن تلك الأخيرة التى مُنحت فى 2003 لتصل لنمو اسمى بنحو ٪72 وزيادة حقيقية بمقدار ٪46.05، حيث شملت تلك الزيادة نحو 42 مليون برازيلى، معظمهم من العمال الرسميين وغير الرسميين، كما شملت المتقاعدين وأصحاب المعاشات. تلك الزيادة الكبيرة تعنى زيادة القوة الشرائية، وخدمة الفقراء، ولم تمنع تلك الزيادة الحكومة من العمل أيضا لتحسين ظروف العمال الآخرين، الذين يجنون أكثر من الحد الأدنى للأجور، فهم فى حاجة إلى زيادة لتعويضهم عن الخسارة المتمثله فى زيادة الأسعار. ومع استئناف حركة التنمية، استطاع العمال من خلال النقابات العمالية الحصول على أجور أفضل. ففى 2004 وحتى 2009 نما متوسط الرواتب البرازيلية بنسبة ٪22.36. ومتوسط الراتب المقبول ارتفع من 568.88 ريال برازيلى فى عام 2003 إلى 696.10 ريال فى عام 2008. وفى خلال السبع سنوات لحكومة لولا، ٪92 من فئات الوظائف حصلت على زيادة حقيقية.

العمال الأكثر مهارة، ممن لهم رواتب أعلى من متوسط الأجور، يجب عليهم الالتزام بدفع ضريبة الدخل. كانت هناك بعض التشويهات

بأنه يتم أخذ جزء من رواتب هؤلاء الذين يحصلون على رواتب أفضل. فنوضح أن جدول الضريبة على الدخل يتعامل بكل عدل مع هؤلاء العمال. عودة إلى الجدول السابق، نجد ان من يحصل على راتب حتى 1434 R$ يتم إعفاؤه تماما من دفع ضريبة الدخل، ومن يجنى راتبا ما بين 1434 وحتى 2866 يدفع 15 % كضريبة، وهؤلاء ممن لهم رواتب تزيد على 2866 ريالا يدفعون ٪27.5. فتم عمل بعض التغيرات لخلق مستويات متوسطة، فيتم الآن تطبيق نسبة الـ٪27.5 لمن يجنى راتبا أكثر من 3582 ريالا والهدف من ذلك هو مزيد من المال فى يد العامل. مع هذا التغيير، فإن الفرد الذى يكسب 4000 R$ يوفر1163 R$ فى السنة.

بفضل تشجيع الائتمان، والاستهلاك، وإدراج ملايين العائلات فى السوق الاستهلاكية، تم خلق ملايين من فرص العمل. ففى 2008 تم توفير أكثر من 2 مليون وظيفة رسمية جديدة، بنسبة أكبر من العام السابق، أى بزيادة ٪8.8 لعام 2007. بمتوسط أكثر من 104 آلاف وظيفة شهريا، أى اثنتى عشر مرة أكثر من المعدل الشهرى للحكومة السابقة. بين عامى 2003 و2008 تم إنشاء 8.375.918 وظيفة جديدة، معظمها فى قطاعات التجارة والخدمات، والصناعة التحويلية والزراعة والبناء. الهدف والتوقعات بأن ننهى عام 2010 بـ 14 مليون وظيفة جديدة رسمية.

حزب العمال وإضفاء الطابع الديمقراطى للدوله

على مدى فترات كبيرة من تاريخ البرازيل كانت هناك حكومات تعمل على تطوير البنية التحتية والسيادة الوطنية بدون النظر لأهمية الديمقراطية وحقوق العمال. وكانت هناك حكومات ديمقراطية ولكنها لم تعزز الاندماج الاجتماعى ولم تكن الدوله موضع تقدير. وكانت

هناك أيضا حكومات عملت على تعزيز الإدماج الاجتماعى وأهملت الديمقراطية. ولكن حكومة حزب العمال هى الوحيدة التى حرصت على تحفيز النمو الاقتصادى، وتحقيق تقدم كبير فى العمل وعلى مستوى المجال الاجتماعى من خلال الديمقراطية الكامله واحترام سيادة القانون. وليس من قبيل المصادفة أن يدعى الرئيس لولا فى كثير من الأحيان لحضور كثير من الأحداث العالمية الخاصة بالعمال، من هيئات تجمع الدول، مثل منظمة العمل الدولية، وفى المؤتمرات التى تنظمها الاتحادات النقابية. وهذا يعد حدثا غير متكرر لرئيس دوله.

اهتمت حكومة الرئيس لولا بتنفيذ ديمقراطية متشددة فى جميع قطاعات الدوله، حيث قامت بالعمل على إفساح المجال للمشاركة الشعبية وتقدير دور المنظمات الاجتماعية من خلال إنشاء مجالس مختلفة على مستوى الوزارات لفتح قنوات الحوار مع الحركات الاجتماعية، والاعتراف الكامل بها وبالمراكز النقابية، بالإضافة إلى عشرات المؤتمرات التى ناقشت بعمق وبمشاركة واسعة مختلف الموضوعات المتعلقة بالمجتمع البرازيلى، انها سياسات حكومة تريد البقاء لفترة حكم ثانية. على عكس حكومة جوسيه سيرا، تميز سلوك حكومته بالاستبدادية والمركزية فكان يبعد كل البعد عن مفهوم الديمقراطية،و اعتمدت سياسته على الاستبعاد الاجتماعى. عندما كان حاكما، فظهرت آثار سياساته الكارثية. حيث تم تعميق مفهوم السياسات الإقصائية، والعمل على خصخصة الطرق، ومضاعفة رسوم المرور على الطرق، وتم اجراء صفقة ببيع بنك التنمية الوحيد فى الدولة، وأضعف معنويات جهاز الشرطة، الامر الذى سمح لنمو معدلات الجريمة المنظمة، وادت سياساته وقراراته إلى تدهور التعليم، وخصخصة قطاع الصحة، وكل ذلك أعطى مجالا واسعا لانتشار الفساد، كما أقرت الأغلبية فى الجمعية رقم 84 للجنة الاستقصاء البرلمانية. حيث تم الكشف عن العمل الإدارى المزعوم لحزب الطوقان بعد حادث الخط الأصفر للمترو والطريق

الدائرى(rodoanel)، وكان هناك قتلى من بين الضحايا فى ذلك الحادث الأليم.

فيما يتعلق بالخدمة المدنية، تم التغلب على تلك الحكومات الديكتاتورية، وسياساتها الوحشية، التى كانت تتعمد تجاهل ممثلى كيانات العمال، وكانت ترفض استقبال زعماء النقابات والتفاوض على المطالبات. بجانب طرق وأساليب الحكومة فى التصدى لإضرابات العاملين فى جهاز الشرطة والعاملين فى مجال الصحة والمعلمين، فضلا عن المعدمين والمشردين ممن ليس لهم أرض ولا مسكن.

تتمثل التحديات التى تواجه حكومة حزب العمال المقبله فى: ضمان توفير الخدمات الصحية بشكل كامل للمواطن البرازيلى وتعميق برنامج النظام الصحى الموحد SUS وتخصيص المزيد من الموارد لهذا القطاع وإقامة شراكات بين حكومات الولايات والمحليات والبلديات كمثال خدمة الطوارئ المتنقله Samu وأيضا تحدى عالمية التعليم، اى تعميم التعليم وحصول الجميع على تعليم ذى كفاءة وذات نوعية جيدة، قد يكون من خلال توفير ظروف مواتية لتواجد الطلاب داخل الفصول التعليمية لأكثر وقت ممكن، أو التوسع فى الأجهزة والأدوات التعليمية، وتحسين أجور المعلمين.

التعليم ليس قضية الطالب والمعلم فقط. فمفهوم التعليم الجيد واسع وشامل يجب اعتباره جزءا من مشروع الأمة، فهو يتعلق بالبرازيل كدوله وبجميع البرازيليين كمواطنين. فعملية نقل كل أنواع المعرفة، علمية وثقافية إلى الأجيال الجديدة، هى مهمة حضارية، وضمان لاستمرارية البرازيل كشعب وأمة. السعى من أجل مجتمع أكثر عدلا ومساواة، كخطوة إيجابية كبيرة تجاه التعليم، بقيادة حكومة ديلما روسيف هو استمرار منطقى للقفزة العملاقة التى نُفذت خلال هذه السنوات.

(جـ) معجزتا التغيير والتحول

ارتفعت معدلات النمو فى البرازيل إلى مستويات مبشرة بفترة رخاء فى السنوات الأولى من حكم لولا داسيلفا بسبب سياسات توزيع الدخل، بالإضافة إلى التحكم والسيطرة على التضخم، وزيادة حد الائتمان لمختلف طوائف الشعب على حد سواء، كل تلك الأمور تسير جنبا إلى جنب مع سياسات الدعم الاجتماعى.

تشير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التى سنقوم بإدراجها لاحقا إلى أن سكان البرازيل يعيشون على نحو أفضل، حيث نرى ذلك من خلال زيادة القوة الشرائية، وتوافر المزيد من فرص النمو ورقى الحياة اليومية للمواطن، وتوفير فرص أفضل للعمل، وارتفاع دخل المواطن البرازيلى. ويتضح ذلك من خلال الآتى:

الاقتصاد

الحد الأدنى للأجور – فى عام 2002 كان يقدر بنحو 200 ريال برازيلى، ثم اتجة صعودا إلى 510 ريالات فى عام 2010 . مقارنة بالدولار الأمريكى، كان يقدر بـ 81 دولارا برازيلياً ثم اتجه إلى 288 فى نفس الفترة. وبالنسبة للحد الأدنى لمعدلات القوة الشرائية: نرى ارتفاع معدل القوة الشرائية من 1.4 سله غذاء تموينية فى يناير 2003 إلى 2.4 سله غذاء تموينية فى يوليو 2010.

فرص العمل الرسمية – حكومة لولا وفرت 14.7 مليون فرصة عمل فى الفترة من يناير 2003 إلى سبتمبر2010، فى حين أن حكومة كاردوزو وفرت فقط 5 ملايين فرصة عمل من 1995 إلى عام 2002 . ولأول مرة فى البرازيل يتعدى عدد الوظائف الرسمية عدد الوظائف غير الرسمية.

معدلات البطاله – فى عام 2002، كانت معدلات البطاله تقدر بنحو 9.2٪ ثم انخفضت لتصبح 6.2 % فى سبتمبر 2010، وهو أدنى معدل منذ أن بدأ المعهد البرازيلى للجغرافيا والإحصاء بإجراء إحصائياته.

معدلات التضخم – انخفضت معدلات التضخم من 12.53 % فى عام 2002 إلى 4.31 % فى عام 2009.

الصادرات – زادت نسبة الصادرات لتصل إلى 152.9 مليار دولار فى 2009 بعد ان كانت تقدر بـ 60.3 مليار دولار فى 2002.

الاحتياطيات الدولية – ارتفعت من 38 مليار دولار فى 2002 إلى 275 مليار دولار فى 2010.

الديون لصندوق النقد الدولى – أنهى الرئيس فرناندو أنريكى كاردوزو فترة رئاسته بديون متراكمة تقدر بـ 20.8 مليار دولار. الرئيس لولا قام بسداد تلك الديون فى 2005، واليوم يعتبر دائنا للخارج، بعد أن قام بإقراض 10 مليارات دولار لصندوق النقد الدولى فى عام 2009.

الاستثمار العام للحكومة الاتحادية والدولية – معدل الاستثمار حقق ارتفاعا من 1.4 % من إجمالى الناتج المحلى فى عام 2003 إلى 3.2 % فى ابريل 2010.

معدل الخطر فى الاقتصاد البرازيلى – كان قد وصل إلى الذروة فى عام 2002 ليكون 1.439 نقطة وانخفض ليصل إلى 206 نقطة فى سبتمبر 2010 فى حكومة لولا.

صافى الدين العام – كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى تقدر بـ 60.6٪ فى عام 2002، وهو العام الأخير من إدارة كاردوزو. لكن، مع حكومة لولا، انخفضت هذه النسبة إلى 41.4٪.

الزراعـــة

محاصيل الحبوب – فى عام 2002 كان إجمالى موسم الحصاد من الحبوب يقدر بـ 97.7 مليار طن، لكن فى عام 2010 بلغ 148 مليار طن، أى أكبر موسم حصاد فى التاريخ.

برونـاف – البرنامج القومى لتنمية وتطوير الزراعة الأسرية، قام بتخصيص لموسم حصاد2002/2003 مبلغ 2.4 مليار ريال برازيلى تمنح لصغار المزارعين البرازيليين، وفى موسم حصاد 2010/2011 تمت زيادة المخصص لنحو 16 مليار ريال.

برنامج اقتناء المواد الغذائية – من خلال ذلك البرنامج قامت الدولة بالشراء المباشر لإنتاج عدد 92642 من صغار المزارعين البرازيليين، مما يدعم ويوفر الأمن الزراعى للأسرة البرازيلية. ذلك البرنامج لم يكن موجودا فى عهد حكومة فرناندو أنريكى كردوزو.

الكهرباء فى الريف – برنامج نور فى الحقل قد حقق فى عهد كردوزو وسيرا عدد 290700 وصله كهرباء فى الريف البرازيلى. ولكن، برنامج النور للجميع، فى عهد لولا وديلما، حقق 2.5 مليون.

الإصلاح الزراعى – فى حكومة لولا، تم إدراج 46.7 مليار هكتار فى برنامج الإصلاح الزراعى، يستفيد منه 574609 أسر، بالإضافة إلى إنشاء عدد 3348 مسكن والتى يستقر فيها حتى وقتنا هذا أكثر من 330.000 أسرة.

التنمية الاجتماعية

البناء الاجتماعى – فى عام 2002 كانت نسبة الفقر بين الشعب البرازيلى تقدر بنحو 44.7%، ونصيب الفرد من الدخل الشهرى كان يصل إلى نصف الحد الأدنى للأجور. لكن، فى عام 2009 انخفضت

تلك النسبة إلى نحو 29.7%، وهذا يعنى ان 27.9 مليون شخص استطاعوا أن يتعدوا خط الفقر مابين عامى 2003 و2009. حيث بلغت فئات المجتمع (الأولى والثانية والثالثة) A،B، C نحو 35.7 مليون شخص. لأول مرة فى تاريخ البرازيل يصل تعداد الطبقة الوسطى ليكون الأكثر فى البلاد.

عدم المساواة فى الدخل – معامل جينى، الذى يقيس التفاوت فى الدخل حقق انخفاضا من 0.587 فى عام 2002 إلى 0.539 فى عام 2009. (فعندما يكون أقرب إلى 1.0، يعنى زيادة فجوة عدم المساواة، وأقرب إلى الصفر، يعنى انحسار فجوة عدم المساواة).

مؤشر التنمية البشرية – ارتفع المؤشر من 0.790 إلى 0.813 فى عام 2009. (فعندما يكون أقرب إلى 1.0 يشير إلى ظروف أفضل للمعيشة).

برامج تحويل الدخل – إجمالى التحويلات الخاصة بالدخل أثناء حكومة الرئيس كردوزو فى عام 2002 سجل 2.3 مليار ريال برازيلى. فى حين أن برنامج البولسا فاميليا فى عام 2010، سجل تحركات مالية بمبلغ 14.7 مليار ريال.

برنامج منافع النقد المستمر – BPC هو برنامج يقوم بدور قومى مهم لخدمة كبار السن والمعاقين، وصل عدد المستفيدين منه إلى 1.6 مليون شخص فقط فى عام 2002، بتمويل قدرة 3.4 مليار ريال برازيلى. اليوم، البرنامج لديه أكثر من 3.3 مليون مستفيد بتمويل على نحو 20.1 مليار ريال.

المرافق الاجتماعية فى الدوله – تقريبا يبلغ عددها 7000 مرفق، تلك المرافق هى حلقة الوصل بين الحكومة والمواطن، وطريقة مباشرة

للمساعدة الاجتماعية الموحدة. أنشأتها حكومة لولا. ففى حكومة كردوزو لم تكن هناك مرافق اجتماعية.

المطاعم العامة – لم تكن هناك مطاعم عامة فى حكومة كردوزو. فى حكومات لولا وديلما، يوجد بالفعل 89 مطعما.

القيادة العالمية فى مكافحة الجوع – تتصدر البرازيل الدول النامية فى برامج مكافحة الجوع، وذلك من خلال مساعدة المنظمات الخيرية غير الحكومية للعام الثانى على التوالى.

الصحة

سوء تغذية الأطفال –كانت ٪12.5 فى عام 2003 ثم انخفضت إلى ٪4.8 فى عام 2008، أى انخفاض بنسبة ٪61

معدلات وفيات الأطفال الرضع – انخفضت من 24.3 حاله وفاة لكل ألف مولود حى فى عام 2002 إلى 19.3 فى الألف فى عام 2007.

صحة الأسرة – فى عام 2002، المواطنون القاطنون فى4163 محافظة كانوا يتلقون الرعاية من خلال 16734 موظفا فى عام 2010، تتلقى عدد 5275 محافظة الرعاية من خلال 31500 موظف.

العاملون فى مجال الصحة العامة – فى عام 2002، كان هناك عدد 175463 موظفا فى خدمة 5076 محافظة. اليوم عددهم 243022 موظفا فى خدمة 5364 محافظة.

الفرق المتنقله لصحة الفم والأسنان – كانت تقدر بـ 4261 فى عام 2002. اليوم لدينا 20103 فرق، تقدم خدمات لما يقرب من نصف سكان البرازيل.

خدمات إعادة التأهيل – موارد وزارة الصحة المخصصة لرعاية

الأشخاص ذوى الإعاقة قفزت من 129.6مليون ريال فى عام 2002 إلى 538.4 مليون ريال فى عام 2009.

خدمات الرعاية فى حالات الطوارئ – اليوم، تلك الخدمة تقوم بخدمة 1437 محافظة، والتى لم تكن موجودة قبل حكومة لولا. الآن يوجد 1956 سيارة إسعاف تسرع دائما لخدمة الحالات العاجله فى البرازيل.

خدمة تقديم الدواء – ارتفعت الموارد المخصصة من جانب وزارة الصحة لتوفير الأدوية للمواطنين بدون مقابل من 660.16 مليون ريال فى عام 2002 إلى2.36 مليار ريال فى عام 2010.

التعليم

الأمية – انخفضت معدلات الأمية فى البرازيل من ٪11.9 من السكان فى عام 2002 إلى ٪9.6 فى عام 2009.

التعليم الفنى – تضاعفت أعداد المدارس الفنية فى البرازيل مرتين ونصف المرة فى عهد لولا. وبحلول نهاية عام 2010، سيتم الا نتهاء من تشغيل 214 مدرسة. فى عهد سيرا وكاردوزو كانت هناك 11 مدرسة فنية فقط.

برنامج الجامعة للجميع Prouni – من خلال ذلك البرنامج الحكومى استطاع 748700 شاب من ذوى الدخول المنخفضة الحصول على منحة دراسية للالتحاق بالتعليم العالى. فى عهد كاردوسو وسيرا، ذلك البرنامج لم يكن موجودا.

الجامعات الفيدرالية – قام لولا وبعده ديلما بإنشاء 15 جامعة جديدة، وبحلول نهاية عام 2010، سيكون قد تم الانتهاء من 124 مبنى تعليميا، معظمها فى المناطق الداخلية والريف. فى حين أنشأ سيرا

وكاردوزو جامعة واحدة فقط تزامنا مع انشاء ولاية توكانتينس.

الالتحاق بالتعليم العالى – زادت معدلات الالتحاق بالتعليم العالى بنسبة ٪63 ما بين عامى 2003 و2009. حيث ارتفعت أعداد الطلاب من 394 مليون طالب إلى 644 مليون طالب.

التعليم لذوى الاحتياجات الخاصة – قفزت أعداد الفصول الدراسية المجهزة خصيصا لخدمة الطلاب ذوى الإعاقة من 250 فصلا فى عام 2005 إلى 10000 فصل فى عام 2009.

ميزانية وزارة التربية والتعليم – كانت الميزانية الإجمالية فى عهد ادارة كاردوزو بين (1995–2002) تقدر بنحو 214.8 مليار ريال برازيلى. وازدادت فى عهد حكومة لولا لتصل إلى 317.2 مليار.

الطلاب المسجلون فى امتحان التعليم الثانوى ENEM – فى عهد حكومة كاردوزو كان عدد الطلاب المسجلين فى امتحان التعليم الثانوى يقدر بنحو 4.35 مليون طالب، ومع حكومة لولا، تم استخدام ذلك الامتحان كبوابة أو كمدخل لينتقل الطالب إلى برنامج الجامعة للجميع والجامعات الاتحادية الفيدرالية. وانعكس ذلك القرار على أعدد الطلاب المشاركين، لتصل أعدادهم إلى 21.93 مليون مابين عامى (2003–2009).

التغذية المدرسية – عدد الطلاب الذين يحصلون على وجبات مدرسية ارتفع من 36.9 مليون طالب فى 2002 إلى 47 مليون طالب فى 2009.

الأمن العام

الاستثمارات الفيدرالية – الموارد المخصصة من قبل الحكومة الفيدرالية لخدمة الأمن العام كانت تقدر بنحو 906.9 مليون ريال

برازيلى فى السنة الأخيرة للرئيس فرناندو كردوزو 2002. وفى عام 2010، أى فى السنة الأخيرة لحكومة لولا أصبحت تلك الموارد أكثر من 3.3 مليار ريال.

السياسات الحضرية

استثمارات ومشروعات الإسكان – الموارد المخصصة للإسكان كانت تقدر بـ 7 مليارات فى عام 2002. فى 2009 زادت لتصبح 63.3 مليار.

مشروع برنامج منزلى هو حياتى (minha casa. minhavida) – حكومة لولا أنشأت ذلك المشروع لبناء مليون منزل، الجزء الأكبر مخصص للطبقات الفقيرة من المواطنين. فى حكومة كاردوزو لم يوجد أى مشروع لخدمة الإسكان العام.

openkan.com